

المصلحة الإسلامية ووحدة المسلمين في منهج الإمام على

علي خير الله

المصلحة الإسلامية هي الوضع الأفضل للإسلام باعتباره دعوة ومبدأ وقاعدة للدولة، والوضع الأفضل للمسلمين بوصفهم أمّة لها جانبها الرسالي وجانبها المدني، فكلّ ما كان يساهم في إيجاد الوضع الأفضل للإسلام والمسلمين على هذا النحو فهو مصلحة إسلامية، وعلى هذا الأساس تكون الوحدة الإسلامية أهمّ مقومات الحفاظ على هذه المصلحة وإدامتها في الواقع، وهي ضرورة عقلية وشرعية قد أثبتت التاريخ ضرورتها في تتبعه لسير الحضارات التي نمت وترعرعت وازدهرت بالوحدة، وتدورت وأضمحلت حيناً بدأ المزق يدبّ في سيرها.

والوحدة الإسلامية مكنة التحقيق ما دامت الأمة الإسلامية تجتمع حول عقيدة واحدة، ومصالح واحدة، ومصير واحد، وتواجه عدوًّا واحدًا وحّد صفوه وإمكاناته من أجل إيقاف المسيرة الإسلامية، وعرقلة حركتها التاريخية لتصفيتها عقيدةً وقيادةً وكياناً، وقد جسد الإمام على عليه السلام مفاهيم الوحدة في منهجه وسيرته وترجمها إلى أعمال ومارسات وعلاقات متجلّدة في الواقع، فقد جعل المصلحة الإسلامية العليا قاعدة الانطلاق في سكاته وحركاته، وحافظ على وحدة الدولة

والأمة متوجهاً نحو الآفاق العليا المشتركة ونحو الهدف الكبير؛ وهو تقرير مبادئ الإسلام في واقع الحياة، وخير مصدق لتجسيد مفاهيم الوحدة والمصلحة الإسلامية يتمثل بموقه من الخلفاء؛ حيث التعاون والتآزر ضمن الأهداف المشتركة، وفيما يلي نستعرض أهم المواقف والمهارات الواقعية في طريق الوحدة والنابعة من مراعاة المصلحة الإسلامية العليا.

الاعتراض السلمي

بعد أن تمخض اجتماع السقيةة عن إعلان بيعة أبي بكر اعتراض الإمام علي عليه السلام على هذا الإعلان اعتراضاً سلبياً بحدود تبيان وجهة نظره طبقاً للأسس والموازين المساعدة لهذا الاعتراض، وكان يقول: «أنا أحق بهذا الأمر منكم لا أبایعكم وأنتم أولى بالبيعة لي»^(١).

وكان يوجه أظار المهاجرين إلى خصائص من هو أهلاً للخلافة طبقاً للثوابت الشرعية والعقلية، حيث يقول: «والله يا معاشر المهاجرين، لنحن أحق الناس به، لأننا أهل البيت، ونحن أحق بهذا الأمر منكم ما كان فينا إلا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بسنن رسول الله، المضطلع بأمر الرعية، المدافع عنهم الأمور السيئة، القاسم بينهم بالسوية، والله إنّه لفيينا...»^(٢).

وكان اعتراضه حقاً طبيعياً طبقاً للظروف الموضوعية واستناداً للمبررات التي تمنحه الحق في الاعتراض والدعوة إلى نفسه، وإذا غضبنا النظر عن نقاط الاختلاف في هذه المبررات من حيث التفسير والتأويل، وتمسّكنا بالنقاط المشتركة التي لا يختلف فيها بين الصحابة نجد أنّ اعتراضه على الشورى أو نتائجها لا يخرج عن المأثور من أسس وموازين ثابتة لدى الجميع وأهمّها: غياببني هاشم وأغلب الصحابة عن اجتماع السقيةة، وبروز القبلية في الحوار الساخن مع المغالبة والتهديد، واعتراف المشاركيين بفقدان أسس الشورى، وعدم اختيار الأعلم والأفقه، والاحتجاج بالقرابة من رسول الله عليه السلام على الرغم من قرببني

هاشم والإمام علي عليهما السلام .

وفي جميع موارد ومواقع الاعتراض كان الإمام علي عليهما السلام محافظاً على القواعد الشرعية في أدب الحوار والنقاش والاعتراض ، وكان موقفه سلմياً لا يتعدى تبيان حقه بالخلافة ، وممّا جاء في ذلك قوله لأبي بكر : «كثنا نرى أنّ لنا في هذا الأمر حقّاً، فاستبدتم به علينا»^(٣) .

البيعة والوحدة الإسلامية

مهما اختلف الرواة والمؤرخون في وقت بيعة الإمام علي عليهما السلام لأبي بكر وأسلوبها ، فإنّ النتيجة كانت حفاظاً على وحدة الدولة الإسلامية ووحدة الأمة الإسلامية ، وحاجة الدولة الفتية إلى دور الإمام علي عليهما السلام في إنجاح المسيرة ، وفي المرحلة التي سبقت البيعة أو التي تلتها بقليل رفض الإمام علي عليهما السلام جميع المواقف والمسارسات التي تدعوا إلى التبغض والعداء والتشتت ، ومنها : موقفه من عتبة بن أبي هب حيناً قال :

ما كنت أحسب أنّ الأمر منصرف عن هاشم ثمّ منها عن أبي حسن
أليس أول من صلى لقبلتكم وأعلم الناس بالقرآن والسنن

فبعث إليه الإمام علي عليهما السلام فنهاه وأمره أن لا يعود وقال : «سلامة الدين أحّب إلينا
من غيره»^(٤) .

وحينما قدم أبو سفيان المدينة قال : «... والله ، إني لأرى عجاجة لا يطفئها إلا
دم ... أين المستضعفان أين الأذلان عليّ والعباس» .
وقال : «أبا حسن ابسط يدك حتى أبأيعك» فرجره الإمام وقال له : «إلك والله
ما أردت بهذا إلا الفتنة، وإنك والله طالما بغيت الإسلام شرّاً، لا حاجة لنا في
نصيحتك»^(٥) .

واستمر أبو سفيان في تحريضه فقال : «... فوالله إن شئت لأملأنها على أبي

السنة السابعة - العدد الرابع عشر - ٢٠٢١ - ج ٢

فصيل خيلاً ورجالاً»^(٦).

فزجره الإمام علیه لأنّ موقف أبي سفيان مخالف لأهداف الإمام علیه الكبرى في الحفاظ على الكيان والوجود الإسلامي؛ لأنّ الهدف من الخلافة هو تقرير مبادئ الإسلام في واقع الحياة وجعلها حاكمة على الأفكار والعواطف والمهارات، ولا يتحقق هذا الهدف بتصديق الجهة الداخلية وإشغالها بالمعارك الجانبية، إذ لا قيمة للخلافة أمام تلك الأهداف السامة.

وقد تعددت الروايات في الأسباب والعوامل التي دفعته للبيعة بين السلبية والإيجابية، ونحن نختار الإيجابي منها لأنّه الأقرب للواقع ولحرص الإمام علیه على المصلحة الإسلامية والوحدة الإسلامية، ومن هذه الروايات: «أنّ عثمان قال له: يا ابن العم! إنّه لا يخرج أحد إلى قتال هذا العدوّ وأنت لم تبايع، ولم ينزل به حتى مشى إلى أبي بكر، فسرّ المسلمين بذلك وجد الناس في القتال»^(٧).

وإذا تبنينا رواية تهدّيده بالقتل فالأمر لا يختلف؛ لأنّ قتله علیه سيؤدي إلى الفرقة والتشتّت، وهذا ما يخالف أهدافه الكبرى في الحفاظ على وحدة المسلمين.

وقد عبر الإمام علیه عن موقفه الوحدوي قائلاً: «إن الله لما قبض نبيه، استأثرت علينا قريش بالأمر، ودفعتنا عن حقّ نحن أحقّ به من الناس كافة، فرأيت أن الصبر على ذلك أفضل من تفريق كلمة المسلمين، وسفك دمائهم، والناس حديثو عهد بالإسلام، والدين يمْضي مغضّ الوطّب، يفسد أدنى وهن، ويعكسه أقلّ خلف»^(٨).

فكان توحيد الصّف أهّم من حقّه بالخلافة، وقد راعى المصلحة الإسلامية الكبرى في هذا الموقف.

وقال علیه في موقف آخر: «... فما راعني إلا انشيال الناس على أبي بكر، وإنفصالهم إليه ليبايعوه، فأمسكت بيدي، ورأيت أنّي أحقّ بمقام محمد علیه السلام في الناس ممن تولّى الأمر من بعده، فلبثت بذلك ما شاء الله حتى رأيت راجعة من الناس

رجعت عن الإسلام، يدعو إلى محق دين الله وملة محمد ﷺ، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً وهدماً يكون المصاب بهما على أعظم من فوات ولالية أموركم... فمشيت عند ذلك إلى أبي بكر فبأيته، ونهضت في تلك الأحداث، حتى زاغ الباطل وزهق، وكانت كلمة الله هي العليا»^(٩).

دوره في إخماد الفتنة

لم ينعزل الإمام علي عليه السلام عن الأحداث في عهد أبي بكر، فهو وإن لم ينصب والياً أو قائداً عسكرياً إلا أنه كان يتفاعل مع الأحداث ليؤدي دوره في الإصلاح والتغيير وفي ترشيد وتسديد الأعمال والمارسات، فكان له دور ملموس في حركة الدولة والأمة، وفي أوائل خلافة أبي بكر اعتزل بعض الأنصار عنه، فغضب بعض المهاجرين من هذا الموقف وتطور الأمر وهجا عمرو بن العاص وأبو سفيان الأنصار وحرضوا على قتالهم، فلما سمع الإمام علي عليه السلام بالأمر خرج مغضباً حتى دخل المسجد فذكر الأنصار بخير، وردد على عمرو بن العاص قوله، فلما علمت الأنصار ذلك سرّها وقالت: «ما نبالي بقول من قال مع حسن قول علي»^(١٠).

وكان موقفه في الدفاع عن الأنصار الدور الأكبر في إخماد الفتنة؛ لأنّه أحد رؤوس المهاجرين في نظر الأنصار، ولم يتطرّر الموقف أكثر من ذلك، فقد كانت لحكمته الدور الأكبر في تجاوز الأزمة وسكون الفتنة.

الدفاع عن الدولة وإسنادها

على الرغم من وجود فواعل فكرية وسياسية بين الإمام علي عليه السلام وقاده الدولة الإسلامية إلا أنه تعامل معها كفواعل جزئية لا تعزله عنهم، بل تتحرّك فيها الخطى والمارسات والمواقف نحو الأهداف المشتركة الكبرى، وكان يتعامل مع الأحداث انطلاقاً من المصلحة الإسلامية العليا، في ظروف تكالبت فيها قوى الكفر والشرك للقضاء على هذه الدولة، وكان أعداء الدولة والأمة الإسلامية لا يفرّقون في عدائهم بين الإمام علي عليه السلام وغيره، وكانوا يتصدّون كلّ حجة وكلّ

فرصة وكل ثغرة لينفذوا منها إلى الطعن في صحة الرسالة، وإلى ببلة الأفكار وإشاعة الاضطرار في العقول والقلوب وخلق الفتن في صفوف الكيان الإسلامي. وفي هذه الظروف والأجواء دافع الإمام علیه السلام عن الدولة وساندتها كما لو كان هو الخليفة، فحينما جاءت وفود أسد وغطفان وهوازن إلى أبي بكر وطالبوه بإعفائهم من الزكاة، وحينما رجعوا أخبروا عشائرهم بقلة أهل المدينة وأطمعوهم فيها، فطلب أبو بكر من الإمام علیه السلام أن ينصب كميناً على أطراف المدينة، فاستجاب علیه السلام للطلب، فلم يستطعوا الهجوم وتراجعوا لأنّ المدينة محروسة^(١١).

ورد الإمام علیه السلام هجوم قبليي عبس وذبيان وبعض القبائل التي اغتنمت فرصة انشغال الجيش بإطفاء نار الارتداد^(١٢).

وكان علیه السلام حريصاً على سلامة القيادة السياسية والعسكرية المتمثلة بأبي بكر؛ لأنّ مقتله سيشجّع الطامعين على الإسراع في مخطّطاتهم الرامية لتقويض الكيان الإسلامي، فحينما أراد أبو بكر الخروج بنفسه لقتال المرتدين منعه الإمام علیه السلام وقال: ... لا تفجعنا بنفسك ..^(١٣).

وحينما أراد أبو بكر غزو الروم «استشار جماعة فقدّموا وأخرّوا، ولم يقطعوا برأي، فاستشار علیه السلام في الأمر، فقال: إن فعلت ظفرت، فقال: بشرت بخير»^(١٤).

فالإمام علیه السلام لمكانته ومقامه بين المسلمين إضافةً إلى خبرته العسكرية كان رأيه بشارقة وانطلاقاً للتوجّه إلى غزو الروم، وكان الفتح حليف المسلمين.

حل المسائل المستعصية

كان أبو بكر يحترم مكانة الإمام علیه السلام العلمية، وكان يشيد به ويعرف بحقّه وفضله، وكان يمدحه في كثير من المواقف ومن أقواله في حقّه: «من سرّه أن ينظر إلى أعظم الناس منزلة من رسول الله علیه السلام وأقربه قربة، وأفضله دالة، وأعظمه غناً عن نبيه فلينظر إلى هذا»^(١٥).

وكان يلتجأ إليه في المسائل المستعصية، سأله اليهود فأجابهم، ثم سأله عن رسول الله ﷺ فقال: «ولكن الحديث عنه شديد وهذا على بن أبي طالب» فأرسلهم إلى الإمام علي عليه السلام فأجابهم^(١٦).

وسأله ملك الروم عن مسائل فأخبر بذلك علياً فأجابه، وأراد أن يقيم الحد على شارب حمر، فقال الرجل: إني شربتها ولا علم لي بتحريها، فأرسل أبو بكر إلى الإمام يسأله، فقال: مرتقبيين من رجال المسلمين يطوفان به على المهاجرين والأنصار وينشدا منهم: هل فيهم أحد تلا عليه آية التحرير؟ ففعل، ثم خلى سبيله ولم يحده^(١٧).

عدم التدخل في الأمور الجزئية

كان الإمام علي عليه السلام لا يتدخل في الأمور الجزئية التي لا ضرر فيها على المصلحة الإسلامية العليا، أو ليست من الأمور المهمة للمسلمين، فلم يحدّثنا التاريخ أنه اعترض على تعيين بعض الولاة أو بعض قادة الجيش، وخصوصاً الذين لا يراهم أهلاً للمسؤولية، ولم يتدخل في تبديلهم أو عزّلهم، أو يقترح تعيين البعض دون البعض الآخر، ولم يعترض على بعض الأخطاء التي ارتكبت؛ لأنّه وجد أنّ غيره قد اعترض عليها كبعض الأخطاء التي حدثت في حروب الردة أو حروب مانعي الزكاة.

استخلافه على المدينة في خلافة عمر بن الخطاب

أصبح عمر بن الخطاب خليفة بعهد من أبي بكر، فلم يعترض الإمام على هذا الاستخلاف، ولم يختلف عن مختلف الأعمال والنشاطات والممارسات الميدانية التي تحتاج إلى رأيه وجهه، وكان ينفذ ما يطلب منه ما دام منسجماً مع قواعد وأسس الشريعة الإسلامية.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر في كثير من القضايا إلا أن ذلك لم يمنع من التعاون والتآزر تحت ظلّ الآفاق العليا للمنهج الإسلامي.

وإذا تبعنا سيرة عمر نجد لم يعهد إلى الإمام عَلِيٌّ مُسْعِدٌ منصباً في ولاية أو إمرة جيش أو في أي مجال آخر، وكان هذا شأنه مع الكثير من المهاجرين، ومع ذلك كان يستخلفه على المدينة، وخصوصاً في الواقع التي يشترك فيها الخليفة أو المتوقفة على اشتراكه، فقد استخلفه على المدينة في سنة ١٤ هـ، وفي سنة ١٥ هـ، وفي سنة ١٨ هـ^(١٨).

واستخلافه على المدينة يعبر عن ثقة عمر به، وشهادة له بالإخلاص للإسلام وللدولة الإسلامية، وإياناً منه بتقدير المصلحة الإسلامية العليا، والعمل الدؤوب من أجل تحقيق وحدة الدولة والأمة.

الاستعانة بالإمام عَلِيٌّ في المجال العسكري

كان عمر بن الخطاب يستعين بأصحاب رسول الله ﷺ حينما يريد اتخاذ موقف معين، وكان اختصاصه بالإمام عَلِيٌّ أكثر من غيره، وكان الإمام عَلِيٌّ لا يبخل بإبداء توجيهاته ولاحظاته وكان مخلصاً في النصيحة ما دامت مصلحة الإسلام هي العليا.

فحينما شاوره في الخروج إلى غزو الروم، نصحه بعدم الخروج بنفسه، وقال له : «إِنَّكَ مَتَى تَسْرُّ إِلَى هَذَا الْعُدُوِّ بِنَفْسِكَ؛ فَتَلْقَهُمْ فَتُنْكِبُ لَا يَكُنْ لِّلْمُسْلِمِينَ كَهْفٌ دُونَ أَقْصَى بِلَادِهِمْ، لَيْسَ بَعْدَ مَرْجِعِ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، فَابْعُثْ إِلَيْهِمْ رَجُلًا مُحْرَبًا، واحفِزْ مَعَهُ أَهْلَ الْبَلَاءِ وَالنَّصِيحَةِ، فَإِنْ أَظْهَرَ اللَّهُ فَذَاكَ مَا تَحْبُّ، وَإِنْ تَكُنَّ الْأُخْرَى، كُنْتَ رَدَءًا لِلنَّاسِ وَمَثَابَةً لِلْمُسْلِمِينَ»^(١٩).

وفي غزوة نهاوند نصحه بالبقاء في المدينة وإبقاء أهل الشام وأهل اليمن في بلدانهم خوفاً من هجوم الروم والحبشة عليهم من الخلف أو فراغ بلدانهم من الرجال، وكان الرأي الأمثل هو الاستعانة بثلاث أهل البصرة وثلاث أهل الكوفة، وممّا جاء في نصيحته : «... إِنَّ الْأَعْجَمَ إِنْ يَنْظَرُوا إِلَيْكَ غَدًا قَالُوا: هَذَا أَمِيرُ الْعَرَبِ وَأَصْلُ الْعَرَبِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَشَدَّ لِكُلِّهِمْ وَأَلْبَتْهُمْ عَلَى نَفْسِكَ»^(٢٠).

وَهِينَا تَحْصِنُ الْمُشْرِكُونَ بَيْتَ الْمَقْدِسَ أَجَابُوا إِلَى الصلح بِشَرْطٍ قَدْ وَمَ

الْخَلِيفَةِ عَلَيْهِمْ، فَاسْتَشَارَ الْإِمَامَ بِذَلِكَ فَأَشَارَ عَلَيْهِ (بِالْمَسِيرِ إِلَيْهِ لِيَكُونَ أَخْفَى
وَطَأَةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي حِصَارِهِمْ بَيْنَهُمْ) ^(٢١).

وَقَالَ لَهُ: «إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ سَأَلُوكَ الْمَنْزِلَةِ الَّتِي لَهُمْ فِيهَا الدَّلَّ وَالصِّغَارَ وَنَزْوَلَهُمْ
عَلَى حُكْمِكَ عَزَّكَ وَفَتْحِ الْمُسْلِمِينَ... حَتَّى تَقْدُمَ عَلَى أَصْحَابِكَ وَجُنُودِكَ، فَإِنَّا قَدْ مَوَلَّتْ
عَلَيْهِمْ كَانَ الْأَمْرُ وَالْعَافِيَةُ وَالصَّلْحُ وَالْفَتْحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَأَخْذَ عَمَرَ بِشُورَتِهِ ^(٢٢).
وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَنْصَارُ الْإِمَامِ عَلَيِّ ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ} - وَهُمُ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَحْقِيقَتِهِ بِالْخِلَافَةِ - عَنِ
الْغَزَوَاتِ وَالْفَتوَحَاتِ الَّتِي قَادَهَا الْخَلِيفَةُ أَوْ مَنْ نَصَّبَهُ قَائِدًا عَسْكَرِيًّا، تَبَعَّا لِإِمَامِهِمْ
الَّذِي رَبَّاهُمْ عَلَى تَحْكِيمِ الْمُصْلَحَةِ الإِسْلَامِيَّةِ الْعُلِيَّةِ عَلَى جَمِيعِ الْمُصَالِحِ، فَاشْتَرَكَ أَبْنَاءُ
عُمَّهِ الْعَبَّاسِ فِيهَا، وَاشْتَرَكَ أَبْنَاءُ اخْوَانِهِ فِيهَا، وَمِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الَّذِي اسْتَشَهَدَ
فِي تِسْتَرٍ، وَاشْتَرَكَ عُمَّارُ بْنُ يَاسِرَ وَسَلَمَانُ الْفَارَسِيُّ وَحَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ وَجَابِرُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بِأَغْلَبِ الْغَزَوَاتِ وَالْفَتوَحَاتِ ^(٢٣).

وَقَدْ أَطَاعُوا الْخَلِيفَةَ وَقَادَهُمُ الْجَيْشُ كَمَا لَوْ كَانَ الْإِمَامُ هُوَ الْخَلِيفَةُ، وَقَدْ أَخْلَصُوا
هَذِهِ الدُّولَةَ مَتَّعَالِينَ عَلَى جَمِيعِ الْفَوَاصِلِ الْجَزِئِيَّةِ مَا دَامَ الْمَنْهَجُ الإِسْلَامِيُّ هُوَ الْمُحَورُ
الْمُشَتَّرُ لِلْجَمِيعِ.

الاستعانة بالإمام ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ} في القضاء

كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابَ يَسْتَعِينُ بِرَأِيِّ الصَّحَابَةِ وَخُصُوصًا رَأْيِ الْإِمَامِ ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ} وَكَانَ
الْإِمَامُ ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ} يَسَانِدُهُ وَيَؤَازِرُهُ فِي اخْتِيَارِ الْمَوْقِفِ الْأَصْوبِ، وَكَانَ يَتَدَخَّلُ ابْتِدَاءً لِتَغْيِيرِ
حَكْمٍ أَوْ تَنْفِيذِهِ، وَكَانَ عُمَرُ يَتَدَحَّلُ بَعْدَ نَجَاحِ الْمَوْقِفِ وَيَرَى أَنَّهُ السَّبِيلُ فِي إِنْقَاذِهِ مِنْ
الْمَوْاقِفِ الْمُرْجَحةِ فِي الْقَضَاءِ وَالْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ.

اسْتَشَارَهُ فِي عَقْوَةِ شَارِبِ الْخَمْرِ فَقَالَ: «أَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّهُ إِذَا سَكَرَ
هَذِئُ، وَإِذَا هَذِئُ افْتَرَى» فَجَلَدَ عُمَرَ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ ^(٢٤).
وَبَلَغَهُ عَنْ امْرَأَةِ مِنْ قَرِيشٍ أَمْرٌ مُرِيبٌ فَبَعَثَ إِلَيْهَا يَدِعُوهَا، فَارْتَاعَتْ وَسَقَطَتْ



جنيها، فاستشار جماعة من الصحابة، فقالوا: ما نرى عليك شيئاً، فقال الإمام علي عليه السلام: «أرى أنك قد ضمنت دينه»، فقال عمر: صدقتني^(٢٥).

وذكر الطبرى بعض الروايات في الاستعانة بالإمام في القضاء؛ وكان يتدخل أحياناً دون استشارة ليغير الحكم، فيمضي عمر حكمه عليه ومن ذلك: أمر عمر برجم امرأة حامل اعترفت بالفجور، فتلقاها عليٌّ فردها وقال: «فما سلطانك على ما في بطئها» فخلّ سبيلها.

وجيء بأمرأة أصابها العطش فأجبرها رجل على الفاحشة، ففعلت، فشاور عمر علياً فقال: «هي مضطربة إلى ذلك» فخلّ عمر سبيلها. وأراد عمر رجم امرأة ولدت لستة أشهر خلافاً للمتعارف، فأثبتت عليٌّ له صحة الحمل لستة أشهر، فرجع عن قراره.

واشت肯ى رجل عنده علىٌ لأنّه لطمها، فسألته عمر فقال: «لأنّي رأيته يتأنّل حرم المؤمنين في الطواف»، فقال عمر: أحسنت يا أبو الحسن^(٢٦) فلم يجد بأساً في أن يقوم علىٌ بتأديب الرعية دون علمه ودون أمره.

وأراد عمر رجم امرأة محصنة فجر بها غلام فقال الإمام عليٌّ: «لا يجب الرجم لأنّ الذي فجر بها ليس بمدرك».

وسائل رجل عمر حول حلية زوجته التي طلقها مرّة وهو مشرك ومرّتين وهو مسلم، فقال عمر: كما أنت حتى يجيء علىٌ، فأتى علىٌ فقال: «هدم الإسلام ما كان قبله» واعتبرها تطليقين^(٢٧).

الاستعانة برأي الإمام في تداول الثروة

الثروة وأسلوب تداولها من الأمور الحساسة بعد القضاء، وهذا تأثيرها الواضح علىٌ سير الأعمال والنشاطات والممارسات؛ ولهذا فإنّ الإمام عليٌّ بذلك ما يمكن بذلك من إبداء النصح والتوجيه ليكون أسلوب تداول الثروة منسجماً مع أساسيات الشريعة الإسلامية ومع المصلحة العامة للدولة وللأمّة وللإسلام.

وأول بادرة للاستشارة حينما أراد عمر بن الخطاب التفرغ لتسخير حركة الدولة وحركة المسلمين استشار الصحابة في حقه في بيت المال، فاختلفت آراؤهم، فقال: ما تقول يا علي؟ فقال: «ما أصلحك وأصلح عيالك بالمعروف، ليس لك من هذا المال غيره» فقال الصحابة: القول قول ابن أبي طالب^(٢٨).

وقدم على عمر مال فيه مجواهرات وذهب وفضة، فاستشار الصحابة فقال الإمام عليه السلام: «لم يجعل الله علمك جهلاً ويقينك شكراً، إنه ليس لك من الدنيا إلا ما أعطيت فأمضيت أو لم يست فأبليت أو أكلت فأفنيت، وإنك إن تبعته على هذا اليوم لم تعد في غدرٍ من يستحق به ما ليس له» فقال عمر: صدقني ونصحني^(٢٩).

وشاور عمر الصحابة في سواد الكوفة، فقالوا له: تقسمها بيننا، فشاور الإمام عليه السلام فقال: «إن قسمتها اليوم لم يكن لمن يجيء بعدها شيء، ولكن تقرّها في أيديهم يعلمونها، فتكون لنا ولمن بعدها». فقال عمر: «وذلك الله هذا الرأي»^(٣٠).

وكان عمر متربّداً في خزائن بيت الله وما فيها من أموال وسلاح، أيتركها أم يوزّعها فقال له الإمام عليه السلام: «... لست بصاحبه، إنما صاحبه منّا شاب من قريش يقسمه في سبيل الله في آخر الزمان»^(٣١).

وحينما وضع عمر الدواوين وفرق بين المسلمين بالعطاء على أساس السبق في الأiani والهجرة، فقدم المهاجرين على الأنصار، والأنصار على مسلمي الفتح، ومسلمي الفتح على المتأخرین إسلاماً، لم يعترض الإمام عليه السلام على طريقة التوزيع، وإن كان قد ساوى في العطاء في وقت خلافته كما يذكر جميع المؤرخين، فقد يكون مراعياً للظروف الموضوعية في ذلك، أو عدم رغبته في مخالفنة الخليفة أو الصحابة، أو أنّ اسلوب التداول والعطاء من صلاحيات الخليفة في حدود المصلحة العامة ولا محظوظ شرعي فيه، وعلى العموم فإنّ الإمام عليه السلام لم يعترض على طريقة التوزيع، ولم يخالف رأي عمر في حينه.

السنة السابعة - العدد السادس - العدد السادس - العدد السادس



بذل الإخلاص في المشورة في جميع الجوانب

كان عمر يستعين برأي الإمام عليه السلام في جميع جوانب الحياة وفي جميع المرافق التي تحتاج إلى مشورة وإلى تسديد وتوجيهه ، وكان الإمام عليه السلام يبدى توجيهاته ونصائحه المنسجمة مع المصلحة الإسلامية العليا .

حينما أراد عمر كتابة التاريخ ارتأى أن يكتبه من مبعث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وارتأى بعض الصحابة أن يكتبه من تاريخ وفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فكان رأي الإمام عليه السلام أن يكتب من يوم الهجرة إلى المدينة ، واستقرّ الأمر على ذلك ^(٣٢) .

وأراد عمر بيع أهل السواد فقال الإمام عليه السلام : «دعهم شوكة للMuslimين» فتركهم على أنهم عبيد ^(٣٣) .

وبلغ عمر أن أحد عماله باع ما يحرم بيعه وجعل الثمن في بيت المال ، فاستشار الإمام بذلك ، فقال : «اما أن تعزله وإنما أن تكتب إليه أن لا يعود» ^(٣٤) .

وكان يستقي من آراء الإمام عليه السلام ويتقبّلها ، ففي أحد أيام الحج قبل الحجر الأسود ، ثم قال : (إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولو لا إني رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقبلك ما قبلتك) .

فقال الإمام عليه السلام : «... بل هو يضر وينفع ، فهو يشهد للمؤمن بالوفاء ويشهد على الكافر بالجحود» ^(٣٥) .

واستعان بأنصار الإمام عليه السلام في أعماله - إياناً منه بـإخلاص الإمام عليه السلام وإخلاص أنصاره - فعين سليمان والياً على المدائن ، وعمراً على الكوفة ، وأسند بعض المناصب الحساسة لأنصاره الآخرين ، فكان بعضهم حلقة الوصل بين الخليفة وقادة الجندي ^(٣٦) .

وقد أخلصوا في أعمالهم كما أخلص الإمام عليه السلام في مشورته ، فكانوا ينظرون إلى المصلحة الإسلامية العليا وإلى وحدة الدولة والأمة .

وقد عبر عمر بن الخطاب عن تلك السيرة وذلك الحرص من قبل الإمام عليه السلام

على المصلحة الإسلامية، وعلى حفظ وحدة الكيان الإسلامي ووحدة المسلمين؛ بأقواله بحقه، تقديرًا منه للجهود التي بذلها في تسخير الأحداث والواقع المختلفة، ومن أقواله بحق الإمام عطية قوله: «لَا أَبْقَانِي اللَّهُ بَعْدُكَ يَا أَبَا الْحَسْنَ» و«أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَعِيشَ فِي يَوْمٍ لَسْتُ فِيهِ يَا أَبَا الْحَسْنَ» و«لَوْلَا عَلَى هَلْكَ عَمْرٍ»^(٣٧). وقال عبد الله بن عباس: «إِنَّ عَلِيًّا ابْنَ عَمِّكَ لَأَحَقُّ النَّاسِ بِهَا، وَلَكِنْ قَرِيشًا لَا تَحْتَمِلُهُ، وَلَئِنْ وَلَيْهِمْ لِيَاخْذِنْهُمْ بِعَرَّالْحَقِّ لَا يَجِدُونَ عَنْهُ رَحْصَةً»^(٣٨).

الموقف من الشورى

حينما طعن عمر جعل أمر الخلافة بيد ستة من الصحابة يختارون أحدهم، وأمر بقتل كل من خالف الاختيار، وكان الإمام عطية يتوقع النتائج، وكان يقول: «فسعد لا يخالف ابن عمّه عبد الرحمن، وعبد الرحمن صهر عثمان لا يختلفون»^(٣٩). ومع علمه بالنتائج إلا أنه قبل بالاجتئاع واشترك فيه، فحينما قال له عمّه العباس لا تدخل معهم كان جوابه: «إِنِّي أَكْرَهُ الْخَلَافَ»^(٤٠).

وحينما تخضت النتائج بترشيح عثمان خليفة من قبل عبد الرحمن بن عوف اكتفى الإمام عطية بالقول: «لَيْسَ هَذَا أَوَّلُ يَوْمٍ تَظَاهَرُ تَرَبُّعُكُمْ فِي عَلَيْنَا، فَصَبَرْ جَيْلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ»^{(٤١) . . . (٤٢)}.

فقد عبر عن رأيه بلا موقف سلبي، وقال عبد الله بن عباس: «إِنِّي رأَيْتُ الْجَمِيعَ راضِينَ بِهِ فَلَمْ أَحْبَ مُخَالَفَةَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً بَيْنَ الْأَمَّةِ»^(٤٣). ووضع عطية ميزانًا ثابتاً في التعامل مع السلطة والخلافة، فقدّم مصلحة الإسلام العليا على جميع المصالح، وقدّم الوحدة الإسلامية على جميع المغانم والمكاسب الآنية والذاتية، فخاطب أهل الشورى قائلاً: «لَقَدْ عَلِمْتُ أَنِّي أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِي، وَوَاللَّهِ لَأُسْلِمَنَّ مَا سَلَمْتُ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ؛ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا جُورٌ إِلَّا عَلَيَّ خَاصَّةً، التَّمَاسًا لِأَجْرِ ذَلِكَ وَفَضْلِهِ، وَزَهَدًا فِيمَا تَنَافَسْتُمُوهُ مِنْ زَخْرَفَهُ وَزَبْرَجَهُ»^(٤٤). وكان يقول: «فَنَظَرْتُ فِي أَمْرِي، فَإِذَا طَاعْتِي قَدْ سَبَقْتُ بِيَعْتِي، وَإِذَا مَيْثَاقِي قَدْ

السَّنَةُ السَّابِعَةُ - الْعَدْدُ الْأَكْثَرُ - ١٢٢٠ - ٢٥٦

أخذ لغيري، فبأيّت عثمان فأديت له حقه»^(٤٥).

فقد تعلى عليه كثير من الأمور حفاظاً على المصلحة الإسلامية العليا، وعلى وحدة الدولة والأمة، ووقف بجانب الخليفة الجديد لتحقيق الهدف الأكبر وهو تقرير مبادئ الإسلام في واقع الحياة، وممّا نسب إليه في هذا الأمر قوله: «لو سيرني عثمان عنه إلى صرار لسمعته وأطعت الأم»^(٤٦). وصارار موقع على بعد عدّة أميال من المدينة.

مشاركة أتباعه في الغزوات

لم يحدّثنا التاريخ عن اشتراك الإمام علي في الغزوات، وإنما حدّثنا عن مشاركة أتباعه وأنصاره وأبنائه فيها، فقد اشترك أبو أيوب الأنصاري وأبو ذر الغفاري في بعض الغزوات، واشترك عبدالله بن عباس في فتح إفريقية، واشترك الحسن والحسين وابن عباس وآخرون في غزو طبرستان بإمرة سعيد بن العاص^(٤٧).

وهذه المشاركة تدلّ دلالة واضحة على تأييد وإسناد الإمام علي للغزوات والفتوحات؛ لأنّها بالنتيجة تقع في طريق المصلحة الإسلامية العليا متمثلة بالدعوة إلى الإسلام وإلى توسيع رقعة الدولة الإسلامية وفرض سلطانها على أرجاء الأرض.

الاستعانة برأي الإمام علي

إيماناً من عثمان بن عفّان بإخلاص الإمام علي للمنهج الإلهي وجهاده من أجل المصلحة العليا ووحدة المسلمين كان يستعين برأيه لترشيد وتسديد المسيرة، وكان الإمام علي يتدخل أحياناً للتغيير بعض قرارات الحكم وإن لم يستشار بها.

فقد تدخل لمنع إجراء الحدّ بأمرأة، بعد أن أثبت براءتها بالأدلة الحسية^(٤٨) وهنالك وقائع عديدة تدخل فيها الإمام علي لتكون الأحكام منسجمة مع قواعد الشريعة.

وقد وردت روایات عديدة تنصّ على أنّ عثمان إذا جاءه الخصمان (قال لأحدهما اذهب ادع علياً...)^(٤٩).

وكان يستشيره في اختيار الموقف المناسب من المعارضين لسياسته ، فيشير عليه بإصلاح الأوضاع وتغيير بعض الولاية^(٥٠). واتفق رأي عثمان مع رأي الإمام علي عليهما السلام في جمع المصاحف على قراءة واحدة^(٥١).

سيرة الإمام علي عليهما السلام بعد الفتنة

بعد ستة أعوام من خلافة عثمان بدأت بوادر المعارضة له ولسيرته من قبل بعض الصحابة ، ومن قبل بقية المسلمين في بعض الأمسكار كالكوفة والبصرة ومصر ، وقد خلقت هذه المعارضة جوًّا من الاضطراب والتخلخل في تمسك ووحدة الكيان الإسلامي ، وفي ظلّ هذه الأجواء لم يقف الإمام علي عليهما السلام الحياد أو الانزاع عن الأحداث وعن الميدان ، وإنما قام بواجبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حفاظًا على تمسك الكيان الإسلامي وحافظًا على سلامته تطبيق المنهج الإسلامي من قبل الخليفة والولاة والأمة ، وكان يحاول تهدئة الأوضاع والعلاقات المتensionة؛ لكي لا تحدث الفتنة وتوسيع ولكي لا يتمزق الكيان الإسلامي .

وكان أول موقف له عليهما السلام أن حذر من بعض الولاة الذين سبّوا إشارة المعارضين؛ لأنهم يدعون أن مواقفهم وأعمالهم كانت بأمر من عثمان^(٥٢).

وكان ينصحه كثيراً كلما خلي به ، وكان يقول له : «أَمَا الْفِرْقَةُ فَمَعَاذُ اللَّهِ أَنْ أَفْتَحَ لَهَا بَاباً، وَاسْهَلَ إِلَيْهَا سَبِيلًا، وَلَكُنْيَةُ أَنْهَاكَ عَمَّا يَنْهَاكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَنْهُ، وَأَهْدِيهِ إِلَى رَشْدِكَ. أَلَا تَنْهِي سَفَهَاءَ بَنِي أُمِّيَّةَ عَنْ أَعْرَاضِ الْمُسْلِمِينَ وَأَبْشَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَاللَّهُ لَوْظَلَ عَامِلٌ مِّنْ عَمَّالِكَ حِيثُ تَغْرِبُ الشَّمْسُ لَكَانَ إِثْمُهُ مُشْتَرِكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَكَ»^(٥٣).

وكان يحذّره من مروان بن الحكم ومن الأخذ برأيه فيقول : «فَلَا تَكُونْ لِمَرْوَانَ سِيقَةً يَسُوقُكَ حِيثُ شَاءَ»^(٥٤).

وكان الوسيط بينه وبين المعارضين ، وكان عثمان يدعوه أحياناً للتتدخل من

السنة السابعة - العدد الثاني عشر - ١٤٢٤ هـ

أجل تهدئة الأوضاع، قال له في أحد المواقف: «... ارددهم عني فاني أعطيهم ما يريدون من الحق من نفسي ومن غيري».

قال له الإمام علي عليه السلام : إِنَّ النَّاسَ إِلَى عَدْلِكَ أَحْوَجُ مِنْهُمْ إِلَى قَتْلِكَ وَأَتَهُمْ لَا يَرْضُونَ إِلَّا بِالرِّضا، وَقَدْ كُنْتَ أَعْطَيْتَهُمْ مِنْ قَبْلِ عَهْدِهَا فَلِمْ تَفِ بِهِ، فَلَا تَغْرِرْ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ، فَإِنَّمَا أَعْطَيْتَهُمْ عَنْكَ الْحَقَّ .

فخرج الإمام عليه السلام إلى المعارضين فقال: «إِنَّكُمْ إِنَّمَا تطلبون الْحَقَّ وَقَدْ أَعْطَيْتُمْهُ وَإِنَّهُ مَنْصِفُكُمْ مِّنْ نَفْسِهِ».

وكتب عثمان بيته وبين المعارضين كتاباً على رد كلّ مظلمة، وعزل كلّ عامل
كر هوه، فكفوا عنه^(٥٥).

إِلَّا أَنَّ مُرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ اعْتَدَرَ ذَلِكَ ضَعْفًا وَأَنَّهُ سِيَجِرُهُمْ عَلَيْهِ فَخَطَبَ فِي
الْمُعَارِضِينَ وَقَبَّحَهُمْ دُونَ عِلْمٍ عَثَنَ، فَتَأَزَّمَتِ الْأَوْضَاعُ، وَتَدَخَّلَ الْإِمَامُ مِرَّةً أُخْرَى
فَأَرْجَعَ الْمُعَارِضِينَ وَحْذَرَهُمْ مُرْوَانٌ قَائِلًا: «وَاللَّهِ مَا مُرْوَانٌ بِذِي رَأْيٍ فِي دِينِهِ وَلَا
نَفْسَهُ، وَأَئِمَّةُ اللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ سِيُورَدُكَ شَمَّ لَا يَصْدِرُكَ».

وَبَعْدِ رُجُوعِهِمْ إِلَىٰ بَلْدَانِهِمْ أَمْسَكُوا بِغَلامِ عُثَمَانَ، وَبِيدهِ كِتَابٌ يَخْتَمِهِ يَأْمُرُ وَالِّي
مَصْرُ بَقْتَلَهُمْ، فَاقْتَنَعُوا أَنَّهُ مَكْتُوبٌ مِّنْ قَبْلِ مَرْوَانَ، فَطَالَبُوا عُثَمَانَ بِتَسْلِيمِهِ إِلَيْهِمْ
فَأَبْدَىٰ فِحْدَتَ الْحَسَارِ (٥٦).

موقف الإمام عليه السلام بعد الحصار

فشل جميع محاولات المصالحة بين عثمان والمعارضين؛ لأنهم أصرّوا على تسليم مروان وأصرّ هو على عدم تسليميه، وبدأ الحصار ليستمرّ أربعين يوماً، وفي مدة الحصار حاول الإمام عطّال تهدئة الأوضاع إلا أنّ الظروف لم تساعد، و استمرّ عطّال على نهجه في تهدئة الأوضاع وإخماد الفتنة.

فقد وردت الأخبار أن عثمان اشتكي من موقف طلحة، فتوّجَ الإمام عثمان إلى

طلحة وقال له : «يا طلحة ما هذا الأمر الذي وقعت فيه؟». فقال : «يا أبا الحسن بعد ما مسّ الحزام الطيّبين».

فانصرف الإمام عثيمان حتى أتي بيت المال، فقال: افتحوه، فلم يجدوا المفاتيح، فكسر الباب وأعطى الناس، فانصرفوا من عند طلحة حتى بقي وحده، وسرّ بذلك عثمان^(٥٧).

وحياناً اشتَدَّ الحصار نصَحُ الإمام عَلِيُّهُ المعارضين بعدم قطع الماء عنه، فلم يستجبُوا له، فبعث إليه ثلاثة قرب مملوءةً بالماء^(٥٨).

وبعث إِلَيْهِ عُثْمَانَ فَأَتَاهُ، فَتَعَلَّقَ بِالْمَعَارِضَ وَمَنْعُوهُ، فَحَلَّ عَامَةً سُودَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَرَمَاهَا دَاخِلَ بَيْتِ عُثْمَانَ لِيَعْلَمَهُ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا أَرْضَى قَتْلَهُ... وَاللَّهُ لَا أَرْضَى قَتْلَهُ»^(٥٩).

وحيثما أصبح الحصار أشدّ وطأة خرج الإمام علي عليه السلام ومعه الحسن والحسين عليهما السلام فحملوا على المعارضين وفرقوا لهم ثم دخلوا على عثمان، فأغفاهم عثمان من الدفاع عنه، فخرج الإمام علي عليه السلام وهو يقول: «اللهم إنك تعلم أننا قد بذلنا المجهود»^(٦٠). وأرسل الإمام علي عليه السلام ولديه في الدفاع عنه، فنعوا المعارضين من الدخول إلى منزلة قاتلها^(٦١).

وكان الإمام عثيمان رضي الله عنه من أشد المدافعين عن عثمان كما اعترف مروان بقوله للإمام زيد العابد بن عثيمان : «ما كان في القوم أدفع عن صاحبنا من صاحبكم».

قال له الإمام علي عليه السلام: «فَمَا يَأْكُمْ تَسْتَوْنَهُ عَلَى الْمَنَابِرِ؟».

قال : «إِنَّهُ لَا يُسْتَقْبِلُ لَنَا الْأَمْرُ إِلَّا بِذَلِكِ !!»^(٦٢).

موقف وحدوى صريح

في فترة الحصار توجه عدد كبير من المسلمين إلى الإمام علي عليه السلام ليصلّي بهم جماعة، ولكن رفض هذا الطلب وأجابهم «لا أصلّي بكم والإمام محصور ولكن أصلّي وحدي»^(٦٣).



فقد رفض الإمام عثيمان الصلاة بال المسلمين - وإن وجد المبرر لها - ليحافظ على وحدة الصف الإسلامي ووحدة الخلافة، وليرى حفظ على حرمة وقدسيّة منصب الخلافة، وللحيلولة دون حدوث تصدع في الجبهة الداخلية، دون حدوث خلل واضطراب في العلاقات بين الصحابة وبين المسلمين عموماً.

وهكذا كانت سيرته في تعامله مع الأشخاص ومع المواقف ومع الأحداث، حيث كان منقاداً للمصلحة الإسلامية العليا، ولوحدة الكيان الإسلامي؛ وهذا تعاون وتأزر مع معاصريه من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية الكبرى، ولم يثنه عن ذلك أيّ عارض أو عائق، فقد جعل الفوائل بينه وبين الخلفاء في حدودها الضيقّة، وتعامل معها كفوائل جزئية من أجل أن يتوجّه الجميع نحو الأفق الأوسع الذي يجمعهم تحت راية واحدة ومصلحة واحدة.

الهوامش :

- (١) الإمامة والسياسة ١١ : ١١ - ابن قتيبة الدينوري - مطبعة البابي - مصر - ١٣٨٨ هـ .
- (٢) المصدر السابق ١٢ : ١ .
- (٣) تاريخ الطبرى ٢ : ٢٣٦ - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٨ هـ - ط ٢ .
- (٤) شرح نهج البلاغة ٦ : ٢١ - ابن أبي الحميد - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - ١٣٧٨ هـ - ط ١ .
- (٥) تاريخ الطبرى ٢ : ٢٢٧ .
- (٦) الكامل في التاريخ ٢ : ٢٢١ - ابن الأثير - دار صادر - بيروت - ١٣٨٥ هـ .
- (٧) بحار الأنوار ٢٨ : ٣١٠ - محمد باقر المجلسي - مؤسسة الوفاء - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ط ٢ .
- (٨) شرح نهج البلاغة ١ : ٣٠٨ .
- (٩) شرح نهج البلاغة ٦ : ٩٥ .
- (١٠) تاريخ اليعقوبي ٢ : ١٢٨ - دار صادر - بيروت .
- (١١) المنظم ٤ : ٧٥ - عبد الرحمن بن الجوزي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٢ هـ - ط ١ .
- (١٢) لاستة ولا شيء ٢١ - د. محمد علي الزعبي - دار التراث الإسلامي - ١٣٩٤ هـ .

- (١٢) تاريخ الخلفاء: ٥٧ - عبد الرحمن السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٨ هـ.
- (١٣) تاريخ العقوبي: ٢: ١٢٣.
- (١٤) مختصر تاريخ دمشق: ١٧: ٣٢٠ - ابن عساكر - دار الفكر - دمشق - ١٩٨٨ م.
- (١٥) ذخائر العقبى: ٨٠ - محمد بن جرير الطبّري - مؤسسة الوفاء - بيروت - ١٤٠١ هـ.
- (١٦) مناقب آل أبي طالب: ٢: ٣٩٧ - ابن شهرآشوب - دار الأضواء - بيروت - ١٤١٢ هـ.
- (١٧) الكامل في التاريخ: ٢: ٤٥٠، ٥٠٠ و تاريخ الطبّري: ٢: ٤٤٩، ٣٨١.
- (١٨) شرح نهج البلاغة: ٨: ٢٩٦.
- (١٩) المنظّم: ٤: ٢٧٣ و تاريخ الطبّري: ٢: ٥٢٤.
- (٢٠) البداية والنهاية: ٧: ٥٥٥ - ابن كثير - دار الفكر - بيروت.
- (٢١) الفتوح: ١: ٢٢٥.
- (٢٢) الكامل في التاريخ: ٢: ٥١٢ و ٣: ٥١٢.
- (٢٣) تاريخ المدينة المنورة: ٢: ٧٣٢ - ابن شبة النميري - مكتبة المكرمة - ١٣٩٩ هـ.
- (٢٤) انساب الأشراف: ٢: ١٧٨ - البلاذري - مؤسسة الأعلمي - بيروت - ١٣٩٤ هـ.
- (٢٥) ذخائر العقبى: ٨١، ٨٢.
- (٢٦) مناقب آل أبي طالب: ٢: ٤٠٥.
- (٢٧) تاريخ الطبّري: ٢: ٤٥٣ و المنظّم: ٤: ١٩٧.
- (٢٨) الكامل في التاريخ: ٢: ٥١٨.
- (٢٩) تاريخ العقوبي: ٢: ١٥٢، ١٥١.
- (٣٠) الكامل في التاريخ: ٢: ٥٢٦ و تاريخ المدينة المنورة: ٢: ٧٥٨.
- (٣١) كنز العمال: ١٤: ٥٩١ - حسام الدين الهندي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥ هـ.
- (٣٢) الكامل في التاريخ: ٢: ٥٢٦ و تاريخ المدينة المنورة: ٢: ٧٥٨.
- (٣٣) مناقب آل أبي طالب: ٢: ٤٠٧.
- (٣٤) أنساب الأشراف: ٢: ٧٨.
- (٣٥) إحياء علوم الدين: ١: ٢٤٢ - أبو حامد الغزالى - دار الندوة الجديدة.
- (٣٦) الكامل في التاريخ: ٢: ٥١٢ و ٣: ٥٤٨.
- (٣٧) ذخائر العقبى: ٢: ٨٢ و تاريخ الخلفاء: ١٧١ و الطبقات الكبرى: ٣: ٣٣٩.
- (٣٨) تاريخ العقوبي: ٢: ١٥٩.
- (٣٩) تاريخ الطبّري: ٤: ٢٣٠.
- (٤٠) الكامل في التاريخ: ٣: ٦٦.
- (٤١) سورة يوسف الآية: ١٨.
- (٤٢) الكامل في التاريخ: ٣: ٧١.



- (٤٣) الفتوح ١: ٢٣٥ .
- (٤٤) شرح نهج البلاغة ٦: ١٦٦ .
- (٤٥) تاريخ الخلفاء ١: ١٤١ .
- (٤٦) تاريخ المدينة المنورة ٤: ١٢٠١ .
- (٤٧) الكامل في التاريخ ٣: ٧٧، ٨٩، ١٠٩ .
- (٤٨) مناقب آل أبي طالب ٢: ٤١٣ .
- (٤٩) السنن الكبرى ١٠: ١١٢ .
- (٥٠) البداية والنهاية ٧: ١٧١ .
- (٥١) الكامل في التاريخ ٣: ١١٢ .
- (٥٢) تاريخ الطبرى - حوادث سنة ٣٤ هـ .
- (٥٣) شرح نهج البلاغة ٩: ١٥ .
- (٥٤) شرح نهج البلاغة ٩: ٢٦٢ .
- (٥٥) شرح نهج البلاغة ٣: ١٥١ .
- (٥٦) تاريخ الطبرى - حوادث سنة ٣٥ هـ .
- (٥٧) الكامل في التاريخ ٣: ١٦٧ .
- (٥٨) تاريخ الخميس ٢: ٢٦٢ - حسين الدياري - مؤسسة شعبان - بيروت - بدون تاريخ .
- (٥٩) الطبقات الكبرى ٣: ٦٨ - ابن سعد - دار صادر - بيروت - ١٤٠٥ هـ .
- (٦٠) تاريخ الخميس ٢: ٢٦٣ .
- (٦١) البداية والنهاية ٧: ١٨١ و تاريخ المدينة المنورة ٣: ١١٣١ .
- (٦٢) أنساب الأشراف ٢: ١٨٤ ، و شرح نهج البلاغة ١٣: ٢٢٠ .
- (٦٣) تاريخ الخميس ٢: ٢٦٣ .